

أبراهيم بن هشام قال الخافض بن كثير ولا شك أنه تكلم فيه غير واحد  
من أئمة الجرح والتعديل من أجل هذا الحديث والله أعلم ويثبت في  
شرح المفتاح في الخطبة أن حديث كوز الأنياب ما يثبته الجوارح  
وعشرون والآخر حديث كوز الأنياب وثلاثة عشر مما زعموا  
وروي أبو يعلى كان فيهم خلا من أخواين من الأنياب ثمانية، الأولى  
ثم كان عيسى بن مريم ثم كفت أنابا بحرف نداء للبعيد أو القريب  
المتن من لعمري وهو هنا إشارة إلى بعد مرتبته صل الله عليه ولم عن  
أن تجروا وتساووه في أكثر حروفه استعمالاً لهذا اللفظ عند الجرح  
سواء خورب أو غير له ولا يفادى اسم الله وأبيها وأبيها الأبيها  
قال الركني في تجميع التأكيد المؤخر في الخطاب الذي نقلوه يعنى  
به جد أسماء بالتثنية والنصب لأنها نكرة موصوفة وهي من  
حيز التثنية بالاضافة فينصب الأغير على الأعم وقال الكسائي  
يجوز فيها النصب والضم وفضل الجرح أو جوب النصب إذا كان  
العامة من الصفة اليها ضمير عينية كما صارت كذا في خلاص من زيد  
والضم إذا كان ضمير خطاباً كما في جرح ضرت زيداً تسمية الأنياب  
وهذا الخلاف في النكرة غير المفصولة وهو قول الأصمعي لا تضاد  
مطلقاً والمأزني لا يتصور أن يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها  
قالوا ما جيا، فهو تامها يقتويبه ضرورة والكوفي بشرط صحة  
نداءها أن تكون صفة في الأصل حذو موصوفها وخلقته نحو

أبراهيم بن هشام  
قال الخافض بن كثير

بأنه يقتضيه  
وهو في قوله

بأنها

بأنها أو المنع أن لم تكن كذلك وذلك لأن محلها في الأفعال الأربعة  
حيث لم توصف النكرة بجمع أو جملة أو ظرف ولا جار نداء عام مطلقاً  
أفعالاً فإن قلت ما صانعته مفصولة قطعاً كما يعلم مما  
يأتي وهو صفة جملة ما طاولتها سماه كما تقرر وحكمها  
متفاد فإن فصدها يوجب بناها على الضم وصحها يوجب  
نصبها على الأعم كما تقرر وما المقلب منها حينئذ قلت لم  
اللتحات في مثلها هذه الصورة نظراً إلى الخلاف في المفصولة  
البناء في الموصوفه وقد النصب ومفصولة مما استألف إذا طاول الموصوفه  
يفتضيه أنه لا يفرق بين المفصولة وغيرها وطاول المفصولة يقتضيه  
أنه لا يفرق بين الموصوفة وغيرها الأفعال الوصفية يستلزم الضم  
ومع ذلك لم ينظر اللفظ معه لأننا منع استلزامه له إذا  
بدع الأعمى في قولنا رجلاً طاحاً خذ بيد من غير أن يفصداً حذواً  
بعضه والآخر لا يبعد أن يدار الأمر في نحو هذه الصورة على نظير  
التأخر فإن اعتبر الوصف أو الفصد أجر على كل حكمه المذكور له  
قاعدة يجوز تموير المبادئ المينع للضرورة واجتماعاً في اختلاف أهل  
الأول الأفعال الضم أو الأول النصب بالتحليل وسيبويه والمأزني على  
الأول علماً كان أو نكرة مفصولة وعيسى بن مريم والجرمي والمبرد على  
الثاني في رد الواضحة كما رد غير المنصوب إلى الضم عند تنوينه في  
الضرورة واختار ابن مالك في شرح التمهيد الأفعال الضم في العلم